

التجربة الجزائرية في مجال مكافحة أشكال التطرف الديني والإرهاب الدولي
The Algerian experience
in combating forms of religious extremism and international terrorism

د. رملي مخلوف

جامعة الجيلالي بونعامة - خميس مليانة (الجزائر)

مخبر الأمن القومي الجزائري الرهانات والتحديات - خميس مليانة

البريد الإلكتروني: 4makhlouf@gmail.com

تاريخ النشر: 2023/01/15	تاريخ القبول: 2022/12/14	تاريخ الإرسال: 2020/09/23
-------------------------	--------------------------	---------------------------

ملخص

شهدت السنوات الأخيرة من القرن الواحد والعشرين تصاعداً ملحوظاً في العمليات الإرهابية كان أشدها ما تعرضت له دول المشرق العربي من خلال احتلال العراق، وقبلها احتلال أفغانستان. بالإضافة إلى التهديدات المستمرة لعدد من الدول في المنطقة ومحاولة تغيير ملامح المنطقة من خلال طرح مشاريع تقسيم الشرق الأوسط. كما شهدت منطقة الساحل الإفريقي خصوصاً في ليبيا هذه العمليات، وهو ما حتم دول المنطقة المغاربية خصوصاً الجزائر إلى التصدي لها ومحاولة احتواءها خوفاً من تداعياتها على أمن المنطقة ككل. من هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى تحليل المفاهيم النظرية حول التطرف الديني والإرهاب الدولي وأهم التهديدات الأمنية الناتجة عنه، مع تحليل المبادرات والسياسات الأمنية التي تبنتها دبلوماسية الجزائر لمواجهة هذه التهديدات.

الكلمات المفتاحية: التطرف الديني، الإرهاب، ليبيا، منطقة الساحل، الدبلوماسية الجزائرية.

Abstract:

The last years of the twenty-first century were marked by a remarkable escalation of terrorist operations, the most serious of which was that to which the Arab countries of the Mashreq were exposed by the occupation of Iraq, and

before that by the occupation of Afghanistan. Besides the threats to a number of countries in the region and the attempt to change the characteristics of the region by proposing projects to divide the Middle East. The African Sahel region, particularly in Libya, witnessed these operations, which forced the Maghreb countries, in particular Algeria, to confront them and try to contain them for fear of their repercussions on the security of the region as a whole. From this point of view, this study seeks to analyze the theoretical concepts on religious extremism and international terrorism and the most important security threats that result from it, while analyzing the security initiatives and policies adopted by Algerian diplomacy to face to these threats.

Keywords: religious extremism, terrorism, Libya, Sahel region, Algerian diplomacy.

مقدمة

أصبحت الحرب على الإرهاب بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، أحد المرتكزات الأساسية في سياق العلاقات الدولية، باعتباره مصدر تهديد لأمن المجتمع الدولي واستقراره، ووصفه بالجريمة الدولية التي تنطوي على فعل من الأفعال التي تمس بالمصالح وبأمن وسلامة البشرية، فضلا على اعتباره من الأسباب الرئيسية التي تؤدي إلى توتر العلاقات الدولية.¹

تتضافر الجهود الدولية يوما بعد يوم لمكافحة نظرا لما يتضمنه من تهديد للسلام العالمي والأمن الإقليمي للأمم ومصالحها الحيوية، حيث تتضح خطورة الإرهاب في عدد الضحايا التي تخلفها العمليات الإرهابية وفي الخسائر المادية الناجمة عنه، ولا يقتصر الإرهاب اليوم على أفعال يرتكبها فردا أو مجموعة أفراد بدافع الحصول على منافع مادية أو سياسية، بل أنه يشمل أيضا الحملات الواسعة التي تشنها الدول لقمع حركات تحريرية وطنية أو لغرض سياسات أو اتجاهات داخلية أو خارجية على دول أخرى.²

المتتبع للشأن الأمني العالمي، يلاحظ أن منطقة الساحل تحولت إلى بؤرة إستراتيجية للشبكات الإرهابية متعددة الجنسيات، وعصابات الجريمة المنظمة التي أضحت تهدد الأمن والسلم في القارة الإفريقية خصوصا منطقة الساحل والمغرب العربي، حيث أصبح ينظر لهذه

التحديات الهجينة المتدفقة كتهديد للأمن الإقليمي المغاربي خصوصا مع وجود مناخ الفساد السياسي والعجز البنيوي والمؤسساتي للدول الساحلية.³ على غرار العديد تلك الدول، تواجه الجزائر الكثير من التحديات بخصوص طمس الهوية الجزائرية، فمع ظهور أطماع مد استعماري جديد بأهداف ووسائل جديدة لا سيما مسألتي التطرف الديني والإرهاب، تواجه هوية المجتمع الجزائري العديد من ظواهر الاغتراب والصراع القيمي، زادت مسألة أمن الحدود بسبب ما تعانيه دول المنطقة من تزايد نشاط التنظيمات الإرهابية المتطرفة.

من هذا المنطلق، تسعى هذه الورقة إلى تحليل توجهات الدبلوماسية الجزائرية في مجال مكافحة مختلف أشكال التنظيمات الإرهابية وأفكارها المتطرفة التي تحاول المساس بأمن الجزائر واستقرارها، وهذا بحكم موقع الجزائر ومكانتها التاريخية والسياسية، وكذا تجربتها السابقة في مجال مكافحة الإرهاب.

وعليه، تتمحور إشكالية هذه الدراسة في الطرح التالي: ما هي المبادرات والسياسات الأمنية التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية في مجال مكافحة أشكال التطرف الديني والإرهاب الدولي؟

إن أهمية اختيارنا لهذا الموضوع تتجلى في حساسية المواضيع الأمنية خاصة ما يتعلق بالعنف والإرهاب وتداعياتهم على الأمن والسلم واستقرار النظم السياسية، على المستويين الإقليمي والدولي. فالتطرف والإرهاب يعتبران من أهم الظواهر الاجتماعية والقضايا السياسية وحتى الفكرية التي يجري الحديث عنها أو تحليلها الآن في كل ميادين الحياة العامة، فضلا عن الخطورة التي ينطوي عليها الإرهاب الدولي، وأثاره على الفرد والجماعة والمؤسسات والمنظمات الدولية والمجتمع الدولي.

إذن، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل الأبعاد والإشكالات النظرية لمفهوم التطرف والإرهاب الدولي ونظرياته في العلاقات الدولية والدراسات الإستراتيجية، كما تهدف إلى تحليل المبادرات والسياسات الأمنية التي تبنتها الدبلوماسية الجزائرية لمواجهة تلك التهديدات.

على العموم، قمنا بتقسيم الدراسة إلى مبحثين:

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التطرف الديني والإرهاب الدولي

المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الفكر المتطرف والإرهاب

المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول التطرف الديني والإرهاب الدولي

عانت العديد من الدول مسألة مكافحة الإرهاب والتطرف، فقد قطعت شوطاً طويلاً على مدار عقود من الزمن في كيفية تطبيق إستراتيجية ناجحة نحو مكافحة الإرهاب ومختلف الحركات الفكرية المتطرفة، وهي اليوم تحاول تجاوز مرحلة المكافحة والانتقال إلى مرحلة الوقاية.

المطلب الأول: مفهوم التطرف الديني

يمثل كل من التطرف الديني والتطرف الفكري أحد أكثر القضايا التي تؤرق المجتمعات الدولية، وتشكل تهديداً خطيراً لنمائها واستقرارها وتطورها؛ فقد ظل المصدر الأساسي لتفكك المجتمعات وتمزيق النسيج الاجتماعي، والمنبع الرئيس للعنف والإرهاب وتكريس آليات التخلف عبر التاريخ. ونتيجة لهذا الغلو الديني والتطرف الفكري، ظهر ما يسمى بظاهرة الإرهاب الفكري الذي تمارسه الحركات الإرهابية التي تتشجع برداء ديني متشدد، وتقترب أبشع الجرائم باسمه.

الفرع الأول: تحديد مصطلح التطرف

يعد مصطلح التطرف من المصطلحات الشائعة المرتكزة على المعتقدات والأفكار الاستشراقية، ومختلف رغبات الإنسان.⁴ كثيراً ما ينتج عن التشدد وتشكل الأفكار المتطرفة أعمال عنف وجرائم توصف بالأعمال الإرهابية،⁵ ولذلك يعتبر التطرف ظاهرة إنسانية مصدرها كل عنف محتمل أو مصدر كل إرهاب قادم ضد البشرية.

يمكن أن نوصف التطرف بأنه نمط يحمل معان ومرادفات كثيرة، فقد يقصد به الإقصاء أو النقيض، كما يمكن أن يحمل معنى الطرف أي زاوية منفردة تماماً.⁶

التطرف مرادف للكلمة الانجليزية **Dogmatism** التي تعني الجمود العقائدي والانغلاق العقلي، وهذا هو جوهر الفكر الذي تتمحور حوله الجماعات المسماة المتطرفة.⁷ وهو بهذا المعنى أيضاً هو أسلوب مغلق للتفكير، يتسم بعدم القدرة على تقبل أية معتقدات تختلف عن معتقدات الشخص أو الجماعة أو على التسامح معها.⁸ فهو نتاج لمجمل الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي خلقتها سياسة الانفتاح الاقتصادي، وهو أيضاً جزء من مخطط امبريالي صهيوني تسانده قوى إقليمية ومحلية يهدف إلى ضرب التماسك الاجتماعي وتفسخ المجتمع من جهة، وإلى تكريس تخلفه تدعيماً لتبعيته من جهة أخرى.⁹

وعليه، يوصف التطرف الديني على أنه هو نوع من أنواع التطرف التي تبني أفكارها على التعصب العقائدي والديني، فهو تبني أفكار ومعتقدات دينية خاصة وتفسيرها على حسب الهوى ثم نشرها في غير موضعها. كما أن التطرف الديني ينتقل من مرحلة التطرف الفكري إلى مرحلة التطرف السلوكي الذي قد يأخذ أشكال من العنف والأعمال الإجرامية توصف على أنها جرائم إرهابية.¹⁰

إن التشكيك في المرجعيات الدينية هو بداية لظهور بوادر التطرف الفكري والديني، ومقدمة لشيوع الإرهاب، فالعنف الناتج عن التطرف الديني ما هو إلا نتيجة لخلل بنائي، فعندما تعجز الأبنية الاجتماعية الموجودة داخل النظام عن القيام بدورها المنوط بها، فإن العجز لا يحقق وظيفته الأصلية بل يخلق آثار سلبية متعلقة بجنوح الأفراد والجماعات وعدوانيتهم واعتناقهم للأفكار المتطرفة.¹¹

العديد من دول العالم الإسلامي مسهت حركات التطرف الذي ظهر كتحصيل حاصل لجملة من العوامل والتراكمات التي عرفها المجتمع الإسلامي عبر التاريخ، والجزائر أيضا مسهت طابع التطرف، حيث أن الأزمة التي عاشها المجتمع الجزائري تعود جذورها إلى التراكمات عبر الحقب التاريخية.¹²

الفرع الثاني: مسألة التطرف في العالم الإسلامي

إن بروز الفكر السلفي التقدمي كان له الأثر البالغ في قضايا المجتمعات الإسلامية، فأول اصطدام له كان مع الفكر الوهابي أو النظام الديني الوهابي والذي هو أساس الحكم السعودي في المملكة العربية السعودية، على اعتبار أن النزعة الوهابية -التي يشكل المذهب الحنبلي خلفيتها الفقهية- تفتقر إلى سند فكري محرر على شروط المناهج العلمية المستجدة، فلا تكاد تظفر عند أهلها إلا بتأطير منهجي محكم، وبناء فلسفي مؤسس.¹³

مع انطلاق الحرب الأفغانية في بداية الثمانينات، كان المجاهدين الأفغان يسعون إلى إزالة السلطة الشيوعية وقلبيها عن طريق النشاط الإسلامي المسلح، حيث استفاد هؤلاء المجاهدون من حركات التضامن الإسلامي، خصوصا من المملكة العربية السعودية، وامتدت هذه الحركة شيئا فشيئا ومست العديد من الدول مثل: تونس والمغرب والجزائر وغيرها، حيث يرى البعض أن الحرب الأفغانية تعتبر من أسباب انطلاق العمل المسلح في الجزائر.¹⁴ إن التأثيرات التي تتحكم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في ذهنية وسلوك الفرد، ومن ثمة في المجتمع ككل هي السبب الحقيقي الذي يؤدي إلى نشأة التطرف والإرهاب داخل

المجتمعات، أو التطرف الموجه من مجتمع إلى آخر، بمعنى الانتقال يكون من المجتمع القوي إلى المجتمع الضعيف.¹⁵ فقمع الحريات وتعطيل الدستور وعدم العمل بموجب القوانين وفتح السجون، والتعسف في استعمال السلطة، بالإضافة إلى دور بعض الأفكار الدينية و توجهات الفكرية لبعض الزعماء والمفكرين هي من بين العوامل التي ساهمت في ظهور التطرف بشكل عام في عالمنا الإسلامي.

المطلب الثاني: مفهوم الإرهاب الدولي

أثار مصطلح الإرهاب جدلا واسعا ازدادت حدته خاصة بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، نتيجة اختلاف الرؤى والمعايير التي ينظر من خلالها الباحثون، فتعددت بذلك وجهات النظر بشأنه وأحاط به الخلاف من مختلف جوانبه سواء من حيث التعريف به أو أسبابه وأشكاله.

الفرع الأول: التعريف بمصطلح الإرهاب

أقر مجمع اللغة العربية «الإرهاب» ككلمة حديثة في اللغة العربية وأساسها «رهب» أي خاف، وكلمة إرهاب هي مصدر الفعل «رهب». كما عرف مجمع اللغة العربية في معجمه الوسيط «الإرهابيين» بأنهم الذين يسلكون سبيل العنف والإرهاب من أجل تحقيق أهداف سياسية.¹⁶

في القاموس اللغوي الفرنسي "Larousse" تعني كلمة إرهاب "مجموعة من أعمال العنف ترتكب من طرف منظمة من أجل إحداث حالة من اللأمن".¹⁷ أما معنى الإرهاب اصطلاحا، فقد كانت المحاولات للوصول إلى تعريف محدد للإرهاب الدولي من أصعب الموضوعات نظرا لما يكتنف التعريف من فراغ محتواه القانوني الثابت والمحدد، حتى بعد ظهور لفظ الإرهاب عام 1972 من طرف الأمم المتحدة وإنشاء لجنة متخصصة لدراسة الدوافع والأسباب الكامنة وراء العمليات الإرهابية.¹⁸ فقد عرفه البعض على أنه «العمل الإجرامي المصحوب بالعرب أو العنف أو الفزع بقصد تحقيق هدف معين».

بينما عرفه آخرون على أساس معنيين: المفهوم الواسع والذي يقصد به «كل جنائية أو جنحة سياسية أو اجتماعية ينتج عن تنفيذها والتعبير عنها ما يثير الفزع العام لما لها من طبيعة ينشأ عنها خطر عام». أما تعريف الإرهاب وفق المعنى الضيق فيقصد به «الأعمال

الإجرامية التي يكون هدفها الأساسي نشر الخوف والرعب كعنصر شخصي، وذلك باستخدام وسائل تستطيع خلق حالة من الخطر العام كعنصر مادي».¹⁹

ومن التعريفات المقدمة بخصوص الإرهاب:

تعريف عبد الوهاب الكيالي للإرهاب في موسوعة السياسة بأنه «استخدام العنف أو التهديد به بكافة أشكاله المختلفة كالاعتقال والتسوية والتعذيب والتخريب والنسف بغية تحقيق هدف سياسي معين، مثل كسر روح المقاومة، وهدم معنويات الأفراد والمؤسسات أو كوسيلة للحصول على معلومات أو مكاسب مادية، أو لإخضاع طرف مناوئ لمشينة الجهة الإرهابية».²⁰

تعريف مصطفى العوجي للإرهاب بأنه «تلك الجرائم التي تقع من قبل الأشخاص الذين ينتظمون في جماعات هدفها ترويع السكان بأعمال تستهدف زرع الخوف في نفوسهم بغية حملهم على تأييد دعوتهم».²¹

تعريف مراد وهبة بأنه «القتل الجماعي للمدنيين أيا كانت هويتهم، وفي هذه الحالة فإن الإرهاب نوع من الفوضى».²²

أما ماجد ياسين الحموي فقد عرفه بأنه «حالة خوف أو رعب تصيب دولة»، أو «مجموعة معينة من الناس، نتيجة قيام الأفراد أو الدول في الحرب أو السلم بارتكاب أعمال إجرامية ذات بعد دولي بدوافع سياسية».

من جهتها، عبرت الأمم المتحدة عن مفهوم الإرهاب بأنه يعني إرهاب الدولة عندما تستخدمه بنفسها، أو من خلال الجماعات التي تعمل باسمها من أجل إرهاب الآخرين في خارج الدولة، قد يكون هؤلاء الآخرون دولة أو جماعة أو فرد. والإرهاب الذي تمارسه الدولة قد يكون من خلال استخدام القوة الاقتصادية أو السياسية أو الإعلامية أو العسكرية.²³

فقد درجت قضية الإرهاب في جدول أعمال الجمعية العامة لهيئة الأمم المتحدة نظرا لانتشارها في معظم دول العالم، خصوصا في السنوات الأخيرة، فقد أدرجت الجمعية العامة بند الإرهاب على جدول أعمالها الأربعين، وتمت طريقة إدراجه على مدى التباين في وجهات النظر بشأنه، وجاء البند يتضمن التدابير الرامية إلى منع الإرهاب الدولي، الذي يعرض للخطر أرواحا بريئة أو يودي بها، أو يهدد الحريات الأساسية، ودراسة الأسباب الكامنة وراء أشكال الإرهاب وأعمال العنف التي خلفت أرواح بشرية عديدة.²⁴

على العموم، يمكن إعطاء تعريفًا للإرهاب الدولي بأنه ذلك النوع الذي يمارس عبر الحدود ويكون موجهاً من قبل دول ومنظمات معينة ضد دول أخرى ورعاياها، والإرهاب يعتبر تكتيك سياسي يتعلق باتصافه بغاية الدقة والتنظيم من حيث اختيار الوقت والزمن لكسب أكبر قدر من التعاطف محلياً وإقليمياً ودولياً.²⁵

الفرع الثاني: طبيعة الإرهاب الدولي

في الماضي اقتصر الإرهاب على استعمال الوسائل التقليدية في تنفيذ أنشطته كزرع القنابل والمتفجرات، ويعتمد على الاغتيال والخطف واحتجاز الرهائن والتفجيرات على مستوى الطرق والمنشآت والمواصلات وكذلك الهجوم الانتحاري، فإنه في الوقت الحاضر اتخذ أشكالاً أخرى وطور من وسائله، حيث استفاد من التطور التكنولوجي في استخدام أساليب ووسائل جديدة أكثر خطورة ومن ذلك إمكانية استخدامه لأسلحة الدمار الشامل نووية أو بيولوجية أو كيميائية مما يجعل مرتكبيه دولاً كانوا أو أفراداً أو جماعات أكثر تنظيماً وأوسع انتشاراً.²⁶

وللإرهاب سمات معينة منها:

- الإرهاب فكر إيديولوجي معين ذو بواعث عقائدية، حيث تتبناه حركات ومنظمات في نطاق دولة ما أو على نطاق منظمات أو تكتل دولي، وعادة ما تلجأ هذه الحركات إلى العمل السري كما حصل مع حركة انفصال الباسك (آيتا) التي لجأت إلى العمل السري بعدما رضي عدد كبير من أهالي الباسك الأربعة بما عرض عليهم من حكم ذاتي وأصرت المنظمة على الانفصال عندها قامت بعمليات الاغتيالات.
- الإرهاب وسيلة تلجأ إليها الدول والمنظمات والحركات لتحقيق غايات عاجزة عن تحقيقها بالطرق السلمية. ولكن الوسيلة المستخدمة تؤدي للتدمير وإثارة الرعب والخوف، وأن ضحاياها من المدنيين، حيث أن الإرهاب لا يقتصر على الأعمال التي تقوم بها الجماعات والمنظمات، بل يشمل أيضاً الأعمال غير المشروعة التي تقوم بها الدولة فهو ينقسم إلى: إرهاب الدولة، إرهاب الجماعات أو الأفراد.
- السرية في التخطيط والتنفيذ للأعمال الإرهابية، حيث استفاد الإرهاب من تقدم العلوم في حسن التخطيط ودقة التنفيذ وفي البناء التنظيمي لخلاياه، وبذلك يملك الإرهابيون حرية في الحركة أكثر مما تملكه الدولة في حروبها.

- يكون المدنيون والممتلكات العامة والخاصة هدفاً أولاً للإرهاب لتحقيق الهدف النهائي، وينتج عنه آثار مادية كالقتل والتدمير وأخرى معنوية كالرعب والخوف الذي يبثه بين المدنيين.

المبحث الثاني: دور الدبلوماسية الجزائرية في مكافحة الفكر المتطرف والإرهاب

سعت الدبلوماسية الجزائرية بجهود معتبرة إلى البحث عن آلية تحفظ السلم والأمن وتدعمه في منطقة الساحل ودول المنطقة المغاربية، ويرجع ذلك للهاجس الأمني الذي ظلت تسببه بعض المخاطر والتهديدات الأمنية خصوصاً خطر التنظيمات الإرهابية التي يعاني منها الشريط الحدودي الجزائري من ليبيا ومالي والنيجر.

وكغيرها من دول منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، قامت الجزائر وعلى مدار عقود من الزمن بمجهودات في مجال مكافحة التطرف العنيف من خلال إستراتيجيتها الأمنية المبنية على تجنيد كافة المصالح العسكرية وتطبيق قوانين مكافحة الإرهاب. فتجربة الجزائر في مجال المصالحة الوطنية وتكوين الأئمة لتحسين الخطاب الديني الذي يحارب الفكر المتطرف بالدعوة للاعتدال والتسامح اعتبرت نموذجاً للعديد من الدول التي تعاني مختلف أشكال التطرف والإرهاب مثل تجربة الإمارات العربية المتحدة في إنشاء مراكز لمكافحة الفكر المتطرف، وفي سوريا ومصر وغيرها من الدول نتيجة للوعي العربي بأن التطرف هو أهم التحديات التي تواجه دول المنطقة.²⁷

المطلب الأول: مصادر التطرف والإرهاب في الجزائر

شهدت منطقة الساحل الإفريقي وحوض المتوسط درجة عالية من عدم الاستقرار بسبب انتشار المخاطر والتهديدات غير الدولية، نتيجة لضعف وترهل الدولة في المنطقة، وبسبب التدخلات الأجنبية المباشرة وغير المباشرة في الإقليم المغاربي- الساحلي، فقد خلقت هذه التهديدات غير الدولية (إرهاب، جريمة منظمة، انتشار الأسلحة، الهجرة السرية،...) المتنامية في المنطقة سياقاً أمنياً في قطيعة مع المشهد الأمني التقليدي، الأمر الذي أثر بدوره في أمن دول الجوار وتعدتها إلى أمن دول المنطقة المغاربية التي أصبحت مركزاً لانعكاسات الأحداث وتطوراتها في الساحل الإفريقي.²⁸

الفرع الأول: الراديكالية الإرهابية أو التطرف العنيف

لا تمثل الراديكالية تهديداً للمجتمع ما لم ترتبط بعنف أو بأعمال أخرى غير شرعية، فكما تكون الراديكالية وللتغير الإيجابي، قد تكون أيضاً مسار ديناميكي يتقبل الفرد من خلاله العنف الإرهابي سبيلاً ممكناً، وهذا الأخير يطلق عليه اسم "الراديكالية الإرهابية" أي

التطرف العنيف، فالأسباب المؤدية إلى الراديكالية الإرهابية متنوعة وتتشعب، فهي مبنية على آراء وفرضيات شائعة على غرار الدين والمعتقد والجنس والعرق والوضع الاجتماعي أو الاقتصادي...²⁹ آخ.

وعليه، الراديكالية المؤدية إلى الإرهاب هي المسار النشيط الذي يؤدي بالشخص إلى الاقتناع بأن العنف الإرهابي يمثل وسيلة ممكنة، وقد تؤدي به إلى مناصرة الأعمال الإرهابية أو المشاركة فيها.³⁰

إن راديكالية الجماعات الإسلامية مردها هو تحقيق أهداف سياسية أكثر منها دينية حقيقة، كما أن مواجهة الدولة لتلك الجماعات لم تكن انطلاقا من أرضية سياسية بل من أرضية دينية، أي أن الدولة اختارت تجاهل المضمون السياسي الخفي لتلك الجماعات وقررت أن تتعامل معها بمنطقها الديني، فالدولة بعلماء الدين الذين دخلوا في الحوار مع فكر هذه الجماعات تتخذ في أذهان الشبان صفة رسمية ويتخذ أصحاب الفكر المتطرف صفته الشعبية، وتتخذ الدولة صفة القوة والبطش والقمع، وتتخذ هذه الجماعات صفة المظلوم والمغلوب على أمره وبالتالي كان لابد أن يتوحد الشبان مع الشعبي والأضعف وليس مع الرسمي والأقوى، بخاصة أن كل حوار دار إنما تم على ملعب الدولة أو على أرض الدولة الرسمية.³¹

الفرع الثاني: الانفلات الأمني في ليبيا والوضع في مالي

تشكل الأزمة الليبية أحد أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية، نظرا لما سببته تداعياتها المختلفة على الأمن والاستقرار في الإقليم، فالأزمة الليبية تنطوي على أخطار داخلية وخارجية أكبر على مستقبل الوضع في ليبيا، ويهددان بصورة أكبر أمن دول الجوار واستقرار المنطقة التي تعاني حالة فوضى واضطرابات سياسية وأمنية.³²

جاء التدهور الأمني أعقاب الثورة وبشكل كبير نتيجة انتشار السلاح بين طرفي الصراع (مقاتلين المقاومة وجيش القذافي) عن طريق التسليح ونشر السلاح لغرض حسم المعركة وبسرعة مما أدى إلى انتشار السلاح بين قبائل وسكان ليبيا.³³

الأزمة الليبية لم تنتهي بمقتل معمر القذافي وسقوط نظامه، بل كانت بدايتها الحقيقية من هذا الحدث حيث باتت الأزمة أكثر تعقيداً بعد أن أصبحت الفوضى واللااستقرار والانقسام المؤسسي والمجتمعي من أهم مميزات ليبيا، وبدأت تظهر الجماعات الإسلامية في النظام الجديد أعقاب الثورة بحل وأشكال جديدة، وتمثلت تدخلات الإسلاميون في محاولة

السيطرة داخل الحكومة الجديدة مما سبب انفلاتا أمنيا انتشرت تداعياته على المستوى الوطني والمغاربي والإقليمي ككل.³⁴ من جهة أخرى، تعرضت القارة الإفريقية في السنوات العشر الأخيرة إلى انتشار واسع لنشاط ثلاثة تنظيمات إرهابية مسلحة خصوصا في مالي، منها على وجه الخصوص «حركة أنصار الدين» التي أسسها إياد الحاج سنة 2015 بعد فشله في تولي قيادة «الحركة الوطنية لتحرير أزواد»، والتي أعلنت تمردا مسلحا على حكومة مالي في العام 2012. وهناك أيضا جماعة «نصرة الإسلام والمسلمين» التي تعمل في مالي، التي تأسست عام 2017. على أن أبرز التنظيمات الإرهابية المتشددة والمسلحة المنتشرة بكثرة في مالي وبعض الدول المجاورة هي «جبهة تحرير ماسينا»، التي أسسها أحمدو كوفو، والتي ينتهي غالبية أعضائها إلى أقلية الفولاني العرقية المهمشة في وسط مالي.³⁵

المطلب الثاني: المقاربة الجزائرية للوقاية من الإرهاب والفكر المتطرف

أمام تزايد الأنشطة الإجرامية الناتجة عن ظاهرة الإرهاب والحركات المتطرفة، دعمت الجزائر بمؤسساتها خاصة في مجال مكافحة الإرهاب مثل: المركز الإفريقي للدراسات والبحث حول الإرهاب، آلية التعاون الشرطي للإنماء الإفريقي (أفريبول)، على غرار الآليات الأخرى كلجنة مصالح الاستعلامات والأمن في إفريقيا.³⁶

الفرع الأول: مكافحة التطرف والإرهاب في الدستور الجزائري

تشكل العلاقة المغلوطة التي تربط اليوم بين الإرهاب والدين الإسلامي خلطا غير مقبول يلحق ضررا كبيرا بهذا الدين، كما أنها تسيء إلى المسلمين وتخدم بشكل فعال المصالح الطائفية للمنظرين في الجماعات الإرهابية وأنصار كراهية الأجانب وكراهية الإسلام والأفكار العنصرية في بعض المجتمعات والتجمعات غير المسلمة.³⁷ وحماية المرجعية الدينية الوطنية الأصيلة وتعزيزها في الجزائر كان من بين أحكام ومواد الدساتير الجزائرية، حيث نصت كل الدساتير الجزائرية على اختلاف البيئة التي ولدت فيها بأن: "الإسلام هو دين الدولة."³⁸ حيث يمثل الإسلام بقيمه الأخلاقية ومبادئه ضماناً لاحترام الآخر.

ولكن الفهم المتشدد لأحكام الاسلام قد يؤدي بأصحابه إلى استخدام العنف لتنفيذ أهدافهم بالقوة وبصورة غير قانونية، وهذا هو معنى التطرف الديني الذي يعد كمرحلة أساسية من مراحل الإرهاب.

معظم أنحاء أوروبا الغربية، أدخلت الحكومات تشريعات أكثر قمعاً تتعلق بمكافحة الإرهاب، وذلك لمواجهة التطرف والتعامل مع التهديدات المحتملة التي تعد عاملاً في عدم استقرار النظم في العالم حالياً.³⁹

في سياق مواجهة الإرهاب والتطرف العنيف، تضمن الدستور الجزائري بتعديلاته المختلفة في أحكامه نصوصاً تسعى إلى استتباب السلم والاستقرار والأمن على نحو مستدام، والدستور ضمن بين أحكامه كيفية مساهمة هذه الرؤية في القضاء على الإرهاب وتضييق الخناق داخل المجتمع على الأفكار والتيارات السياسية التي تغذي هذه الآفة الفتاكة من جهة، وبين الجهود الجبارة التي بذلتها الدولة الجزائرية من خلال جيشها ودبلوماسيتها لتجعل من المسار الديمقراطي رادعاً فعلياً للتطرف والإقصاء.

في هذا الصدد، ينص الدستور الجزائري المعدل بموجب القانون رقم 01/06 المؤرخ في 2016/03/06 على التمسك بالخيارات التي تحد من الفوارق الاجتماعية، والقضاء على أوجه التفاوت الجهوي. إذ جاء في ديباجته على أن "الجيش الوطني الشعبي كسليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك. ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات والممتلكات من آفة الإرهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه".⁴⁰

وطبقاً لنص المادة 28 من دستور 2016، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، حيث يضطلع هذا الجيش بالدفاع عن وحدة البلاد، وسلامتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي، ومختلف مناطق أملاكها البحرية.⁴¹

إن وظيفة الدولة طبقاً لما جاء في أحكام الدستور هي السهر على احترامية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصرنته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على

الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري.

في السياق نفسه، سمح التعديل الدستوري للجيش الوطني الشعبي المشاركة في عمليات خارج الوطن من أجل السلام، وهذه المشاركة ستكون تحت مظلة المنظمات الدولية وضمن عمليات حفظ السلام. فنص المادة 2/91 من التعديل الدستوري لسنة 2020 أقرت صراحة صلاحية رئيس الجمهورية في إرسال وحدات من الجيش الوطني الشعبي إلى خارج الوطن، وهذا بعد مصادقة البرلمان بأغلبية ثلثي (3/2) أعضاء كل غرفة من غرفتي البرلمان.

الفرع الثاني: استراتيجية تفكيك التطرف ومحاربة الإرهاب

للجزائر خبرة كبيرة في مجال مكافحة التطرف والإرهاب بسبب تجربتها المؤلمة فيما عرف بالعيشية السوداء في تسعينات القرن الماضي، ولهذا هي معنية بهذا الملف باعتباره مازالت في مواجهته إلى الآن، باعتبار العديد من العناصر الإرهابية على حدودها المتاخمة للحدود التونسية، فضلا على موقع الجزائر ضمن مجموعة الساحل الإفريقي الذي يشمل دول الشمال الإفريقي حيث تنشط فيها تجارة السالح والمخدرات والهجرة غير الشرعية.

من هذا المنطلق، دأبت الدبلوماسية الجزائرية في العديد من المحافل الإقليمية والدولية على تقييم الوضع الحالي في المنطقة وبرمجة العديد من اللقاءات والتشاورات حول مكافحة الإرهاب في إفريقيا وخصوصا منطقة الساحل. فقد شهد الجناح الجنوبي للمنطقة المغاربية خلال مطلع التسعينيات من القرن الماضي تهديدات نجمت عن نشاط حركات التمرد في شمال مالي والنيجر، على غرار الأنشطة الإجرامية من تنظيمات إرهابية إلى كارتيلات الجريمة المنظمة بجميع أشكالها، إضافة إلى النزاعات العرقية والإثنية التي تتسبب فيها لتحقيق بعض المصالح الضيقة وعلى رأسها مطالها الانفصالية، هذه التهديدات جعلت من منطقة الساحل والصحراء بؤرة من بؤر التوتر ومنطقة حاضنة للإرهاب أثرت بشكل كبير ومباشر على الأمن الإقليمي والدولي على حد سواء.⁴²

لقد ساهم تردي الأوضاع الأمنية وانتشار الجماعات الإرهابية والمسلحة في انتشار واستنفار أمني كبير من طرق المجتمع الدولي، فعدم الاستقرار وانتشار فوضى السلاح في ليبيا، وانهيار السلم الاجتماعي، ناهيك عن انتشار الجماعات الإرهابية يزيد من درجة الأخطار المحدقة بالأمن الليبي بالدرجة الأولى،⁴³ ثم بأمن الدول المجاورة خصوصا أمن الحدود

الجزائرية، وهو ما دفع بالدول إلى إيجاد مقاربات لتدارك الوضع الأمني في ليبيا وفي دول الجوار.

وفقا لتقرير المركز الإفريقي للبحوث والدراسات حول الإرهاب، سجلت القارة الإفريقية عام 2019 حوالي 78 هجوما إرهابيا، في حين سجلت عدد العمليات الإرهابية التي نفذتها التنظيمات المسلحة في منطقتي الساحل والصحراء الكبرى الإفريقية عام 2016 حوالي 90 عملية، وإلى 194 عملية خلال العام 2017، ليرتفع إلى 465 عملية في العام 2018.⁴⁴ كما تشير الإحصائيات إلى أن أعداد الضحايا جراء تلك العمليات قد ارتفع من 218 قتيلا عام 2016 إلى 529 قتيلا عام 2017، وإلى 1110 قتيلا في العام التالي. وقد كانت استهدفت تلك العمليات الإرهابية المدنيين أكثر، حيث سجلت نسبة 34% من إجمالي العمليات التي نفذتها الجماعات المسلحة في منطقتي الساحل والصحراء الكبرى حتى نهاية العام 2018.⁴⁵

إن هذا الوضع الأمني قد دفع بالجزائر إلى اعتماد سياسة مزدوجة لمواجهة تلك التهديدات: فعلى المستوى الأمني تمثلت في تدعيم وحدات حراس الحدود التي يبلغ طولها 6280 كم، أما على المستوى الدبلوماسي فقد تم إبرام اتفاق تمراست في جانفي 1991 بين الحكومة المالية وحركة الأزواد لوضع حد لحوالي 6 أشهر من التمرد.

إن مقارنة الدبلوماسية الجزائرية لحل أزمة ليبيا وقبلها مالي مبنية على الحل السياسي والحوار والمصالحة الوطنية من دون تدخل أطراف خارجية، ففكرة الحوار تسمح بفتح مجال للمصالحة الوطنية والحفاظ على الشعب الليبي وسيادته، فقد دعت الجزائر في العديد من المناسبات على تدخلها في الوضع الليبي معربة أنه لا بديل عن الحل السياسي في إطار الحوار الليبي- الليبي دون إقصاء ما عدى التشكيلات الإرهابية المصنفة من قبل الأمم المتحدة، كما دعت إلى أن تقوم الأمم المتحدة بمرافقة هذا الحوار السياسي حتى تتمكن ليبيا من تجاوز أزمته التي بدأت منذ العام 2011.⁴⁶

خاتمة

تقف وراء تفشي ظاهرة الإرهاب الدولي أسباب وعوامل إما خارجية أو داخلية نفسية، وعادة ما يكون نتيجة لهذا الغلو الديني والتطرف الفكري، ظهر ما يسمى بظاهرة الإرهاب الفكري الذي تمارسه الحركات الإرهابية التي تتشع برداء ديني متشدد، وتقترب أشنع الجرائم باسمه.

توصلنا في هذه الدراسة إلى أن الدبلوماسية الجزائرية في العديد من المحافل الإقليمية والدولية دأبت على مكافحة العنف ومختلف الأفكار المتطرفة ذات التوجه الديني والسياسي، كما وأنه نتيجة لخبرتها وتجربتها في مجال مواجهة ومكافحة الإرهاب سواء على المستوى الأمني أو السياسي والقانوني أو الإنساني، أضحت اليوم تقدم مقاربة للدول في هذا المجال، خصوصا ما تعلق بالمصالحة الوطنية التي اتخذتها بعض الدول في معالجتها لقضايا التطرف والإرهاب، كما تساهم اليوم الدبلوماسية الجزائرية في مواجهة خطر الإرهاب الدولي عبر الحدود الجزائرية خصوصا الانفلات الأمني في ليبيا والتهديدات القادمة من مالي.

ويمكن تقديم بعض التوصيات في هذا الإطار:

- رصد دقيق لكل تحركات الأفراد والجماعات المتطرفة ومحاولة القضاء على برامجها الفكرية والسياسية ومصادر تمويلها وتكوينها.
- وضع سياسة جنائية تعاقب كل أشكال التطرف والحركات الإسلامية بما في ذلك محاربة الإرهاب وأشكاله.
- توعية المجتمع بخطورة التطرف والإرهاب وآثارهما من خلال توظيف وسائل الإعلام ومنظمات المجتمع المدني وتعبئتها.

الهوامش

- ¹ شهرزاد نوار، الإرهاب الدولي وأسلحة الدمار الشامل: أشكال جديدة للإرهاب، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، العدد 45، مارس 2016، ص 9.
- ² حمدان رمضان محمد، الإرهاب الدولي وتداعياته على الأمن والسلم العالمي: دراسة تحليلية من منظور اجتماعي، مجلة أبحاث، كلية التربية الأساسية، المجلد 11، العدد 1، 2011، ص 268.
- ³ جميلة علاق، تحديات الأمن المغربي في ظل المخاطر الجديدة في منطقة الساحل والصحراء، مجلة العلوم الاجتماعية، العدد 25، ديسمبر 2017، ص 145.
- ⁴ باقي عبد السلام وبوشيبية محمد، مقاربة التطرف والإرهاب من زاوية نعوم تشومسكي، مجلة أبعاد، العدد السادس، جوان 2018، ص 295.
- ⁵ عشاش نورين، دور الإعلام الأمني والرأي العام في تعزيز الأمن الفكري ومواجهة التطرف الديني والإرهاب، مجلة آفاق فكرية، المجلد الخامس، العدد الأول، 2018، ص 330.
- ⁶ باقي عبد السلام وبوشيبية محمد، المرجع السابق، ص 297.
- ⁷ محمد كبير، الحركات التكفيرية بين التطرف الديني والتوظيف الاستراتيجي، محاضرات في علم الاجتماع، قسم علم الاجتماع، جامعة وهران، الجزائر، ص 88.
- ⁸ المرجع نفسه، ص 88.
- ⁹ محمد كبير، المرجع السابق، ص 90.
- ¹⁰ عشاش نورين، المرجع السابق، ص 334.
- ¹¹ المرجع نفسه، ص 338.

- ¹² سيلاني نورة، الحركات التي أثرت في بروز ظاهرتي التطرف والإرهاب في الجزائر، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 26، مارس 2017، ص 1.
- ¹³ سيلاني نورة، المرجع السابق، ص 13.
- ¹⁴ المرجع نفسه، ص 13.
- ¹⁵ باقي عبد السلام وبوشيبة محمد، المرجع السابق، ص 296.
- ¹⁶ حمدان رمضان محمد، المرجع السابق، ص 269.
- ¹⁷ Petit Larousse illustre, France, 2010, p 1004.
- ¹⁸ خالد السيد، الإرهاب الدولي والجهود المبذولة لمكافحته، مركز الإعلام الأمني، ص 2.
- ¹⁹ المرجع نفسه، ص 2.
- ²⁰ عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، الجزء الأول، الطبعة الثانية، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1985 ص 34.
- ²¹ حسين ربيعي، الإرهاب الدولي المعاصر وآليات مكافحته وفق المنظور الأممي، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد السابع، العدد 13، 2018، ص 272.
- ²² المرجع نفسه، ص 272.
- ²³ عبد الإله عبد الحميد خنفر، التمييز بين المقاومة والإرهاب وأثر ذلك على المقاومة، مذكرة ماجستير، قسم التخطيط والتنمية السياسية، جامعة النجاح الوطنية، فلسطين، 2005-2006، ص 2.
- ²⁴ عبد السلام، علي جعفر، بين جريمة القرصنة وجرائم الإرهاب الدولي، ملتقى إتحاد المحامين العرب السادس عشر المنعقد في الكويت سنة 1987، الطبعة الثانية، ص 567.
- ²⁵ نجدت صبري تاكره لي، الإطار القانوني للأمن القومي، دار دجلة، عمان، 2011، ص 281.
- ²⁶ شهرزاد نوار، المرجع السابق، ص 9.
- ²⁷ فاطيمة أودينة، ضرورة تبني سياسة شاملة لمكافحة التطرف والإرهاب في شمال إفريقيا والشرق الأوسط، مداخلة ملقاة في الملتقى الدولي الموسوم بـ الأوضاع الحالية في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا: المشاكل واقتراح الحلول، المنعقد بتاريخ (8-9) ديسمبر 2018، الجزائر، الرابط: <http://www.aps.dz/ar/algerie>
- ²⁸ شاكري قويدر، التحديات المتوسطة للأمن القومي لدول المنطقة المغربية (2001-2011)، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص: دراسات مغربية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2014-2015، ص 171.
- ²⁹ مجموعة مؤلفين، الوقاية من الإرهاب ومكافحة التطرف العنيف والراديكالية المؤدية إليه: مقارنة الشرطة المجتمعية، تقرير منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، (فبراير 2014)، ص 16.
- ³⁰ المرجع نفسه، ص 13.
- ³¹ محمد كبير، المرجع السابق، ص 91.
- ³² أحمد سعيد نوفل وآخرون، الأزمة الليبية إلى أين، مركز دراسات الشرق الأوسط، الأردن، 2017، ص 6.
- ³³ عمار جعفر العزاوي، الثورة الليبية: الأسباب التحديات والتداعيات بعد العام 2011، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 50، ص 103.
- ³⁴ بلعربي علي، جهود الجزائر في تسوية أزمتي ليبيا ومالي من خلال مقارنة المصالحة الوطنية، مجلة العلوم السياسية والقانون، المجلد العاشر، العدد 14، مارس 2019، ص 44.
- ³⁵ بلغيث عبد الله، التهديدات الأمنية الجديدة: قراءة في الخصوصية الإفريقية، مجلة قراءات سياسية، العدد 44، أبريل 2020، ص 50.
- ³⁶ مجلة الدبلوماسية لوزارة الشؤون الخارجية، العدد الخامس، 2019، الجزائر، ص 38.

- ³⁷ دور الديمقراطية في مكافحة التطرف العنيف والإرهاب: التجربة الجزائرية، وزارة الشؤون المغاربية والاتحاد الإفريقي وجامعة الدول العربية، وزارة الشؤون الخارجية، ديسمبر 2016، ص 17.
- ³⁸ المادة (02) من دستور 2016.
- ³⁹ محمد أبو رمان، جهود مكافحة الإرهاب: جدلية المدخلات والمخرجات، أوراق ونقاشات مؤتمر وسائل منع ومكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وفي الغرب، مؤسسة فريدريش إيريت - مكتب عمان، ص ص 13-28.
- ⁴⁰ القانون رقم 01-16 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.
- ⁴¹ القانون رقم 01-16 المؤرخ في 06 مارس 2016 الجريدة الرسمية رقم 14 المؤرخة في 7 مارس 2016.
- ⁴² شاكري قويدر، المرجع السابق، ص 169.
- ⁴³ عادل جارش، تأثير الظاهرة الإرهابية في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد الثالث، جويلية 2018، ص ص 195، 198.
- ⁴⁴ تعتبر «جبهة تحرير ماسينا» أبرز التنظيمات الإرهابية المتشددة والمسلحة المنتشرة بكثرة في مالي وبعض الدول المجاورة التي أسسها أحمدو كوفو، حيث ينتمي غالبية أعضائها إلى أقلية الفولاني العرقية المهمشة في وسط مالي، كما تنتشر هذه الأقلية كذلك في موريتانيا إلى الكاميرون مروراً بالسنغال ومالي والنيجر وبوركينا فاسو، وتوغو ونيجيريا وتشاد وجمهورية وسط إفريقيا وغينيا. وينشط في منطقة الساحل الإفريقي كذلك تنظيمات أخرى، منها «القاعدة في بلاد الصحراء» بقيادة جميل أوكاكا، و«المرابطون» بقيادة حسان الأنصاري، الذي ينشط في الامتدادات الصحراوية في مالي والنيجر وتشاد. أنظر: بلغيث عبد الله، المرجع السابق، ص 50.
- ⁴⁵ بلغيث عبد الله، المرجع نفسه، ص 49.
- ⁴⁶ ساعد بوخالفه، الجزائر- ليبيا: الجزائر تؤكد تمسكها بالحل السياسي بليبيا، مجلة الدبلوماسية لوزارة الشؤون الخارجية، العدد الأول، 2017، ص 38.